

من تقرير التحالف العالمي حول هدف التنمية المستدامة +16: تمكين تنفيذ خطة عام 2030 من خلال هدف التنمية المستدامة +16: ترسيخ السلام والعدالة والإدماج، أعد لصالح المنتدى السياسي رفيع المستوى في يوليو/تموز 2019.

1 هناك حاجة إلى استثمار سياسي ومالي لتسريع التقدم المحرز في هدف التنمية المستدامة +16



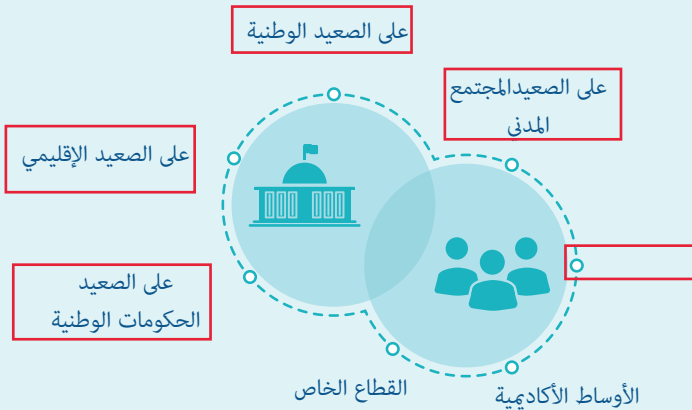
سيكون تحقيق هدف التنمية المستدامة +16 بحلول عام 2030 أمراً محفوفاً بالتحديات.

لا غنى عن القيادة الوطنية بعيدة الرؤية والملتزمة لتسريع التقدم نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة +16 بغيه إحداث تحول في المجتمعات لمنع الصراع، ومعالجته أوجه عدم المساواة، والحد من أوجه الظلم، وإدماج الجميع.

بإمكان هدف التنمية المستدامة +16 تمكين أهداف التنمية المستدامة الأخرى إذا اعتنقت الحكومات الملكية الكاملة للعملية واستثمرت في الدور التمكيني والتسريعي الذي يلعبه هدف التنمية المستدامة +16 من شأن عدم الاستثمار في هدف التنمية المستدامة +16 أن يخطر بنفاقم العنف والظلم والإقصاء، مما يبدهد المكاسب الإيجابية المحققة عبر أهداف التنمية المستدامة جميعها، بما فيها التعليم والصحة والعمل المعني بالمناخ.

قياس التقدم المحرز في تحقيق هدف التنمية المستدامة رقم 16 ممكن سياسياً وتقنياً ومالياً، **يسعز التتفيذ** لكن في الكثير من البلدان، **يغلب الضعف على الآليات المؤسسية الوطنية والمحلية المعنية بجمع البيانات ورصد الجهود على صعيد السياسات وتأثيرها** وبإمكان الشراكات بين أنظمة الإحصاء الوطنية والحكومات الإقليمية والمحلية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الشبابية والدوائر الأكاديمية، فضلاً عن القطاع الخاص والمنظمات الدولية، أن تعزز قدرة أي بلد على جمع وتحليل واستخدام البيانات المتعلقة بغيات ومؤشرات هدف التنمية المستدامة +16.

2 يتطلب تنفيذ هدف التنمية المستدامة +16 نهج «الحكومة بأسرها» و«المجتمع بأسره»



تشهد الحكومات الوطنية على عدم قدرتها بمفردها على التعامل مع خطة عام 2030 **بأكملها**.

ولا بد من اتباع نهج «الحكومة بأسرها» في توطين وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهذا النهج لن يُشرك هيئات الحكومة الوطنية ومؤسسات الدولة فحسب، بل سينطوي أيضاً على اعتماد أهداف التنمية المستدامة عبر الحكومات والمؤسسات المحلية والإقليمية لجعلها حقيقة واقعة بالنسبة للمجتمعات المحلية. **الحقيقة أنه لا بد من استنادة عملية تحديد الأولويات الوطنية بالنهج المحلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة**.

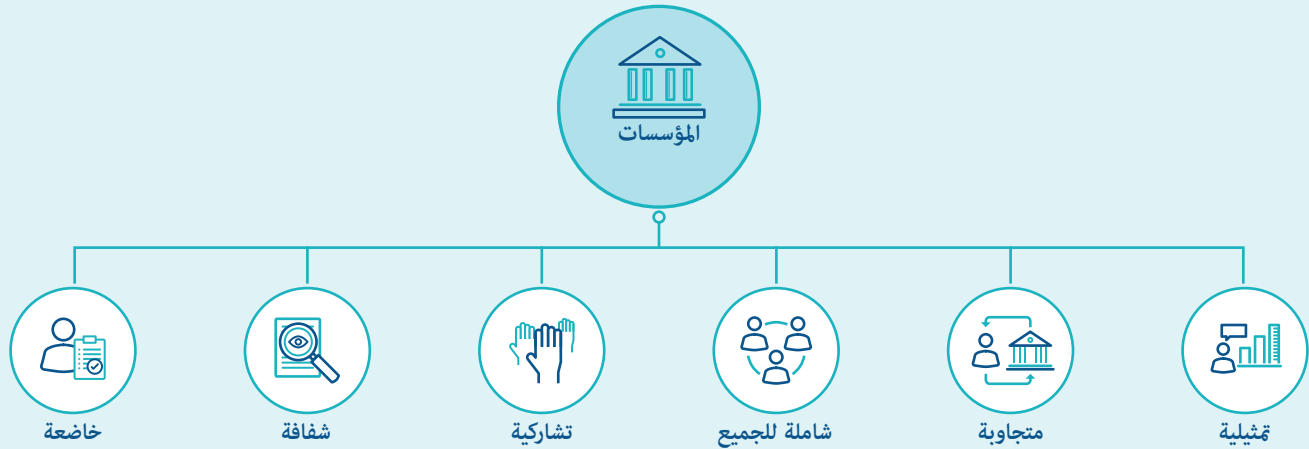
يعتبر اتباع نهج «المجتمع بأسره» في ظل المشاركة الواسعة والهادفة والتشاور مع أصحاب المصلحة عبر قطاعات المجتمع كافة **متمصراً أساساً لضمان عدم ترك أحد خلف الركب**. ويكون هذا النهج أشد ما يمكن فاعلية عند إضفاء الطابع المؤسسي عليه ضمن الهياكل الرسمية وعلى مختلف مستويات الحكومة. وتعد الشراكات والمصنات متعددة أصحاب المصلحة التي تُشرك الأطراف الفاعلة من الحكومة والمجتمع المدني والشباب والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص آلية حاسمة الأهمية لتحقيق هدف التنمية المستدامة +16. ولا بد من جهود مستهدفة لبناء القدرات ومن بيئة تمكينية لمثل هذا التعاون.

بالنسبة للدول المتأثرة بالصراع، وخاصة عندما تكون هناك أجزاء من إقليم بعينه خارج نطاق السلطة الإدارية للدولة، يعتبر إشراك الجهات الفاعلة من المجتمع بأسره أمراً حيوياً لتصميم سياسات التنمية وتنفيذها. فهدف التنمية المستدامة +16 لا يرشد البلدان فيما يتعلق بكيفية تشكيل

هناك حاجة إلى استثمار سياسي ومالي لتسريع التقدم المحرز في هدف التنمية المستدامة +١٦

مع تقلص الفضاء المدني في كل أنحاء العالم، يواجه الكثير من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني عقبات أمام الإدماج والمشاركة، على الإنترنت وخارجها على حد سواء. ويشمل هذا التهديدات التي تواجه السلامة الشخصية **لنشاط حقوق الإنسان والمدافعين عنها**، الذين يحال بينهم غالباً وبين المشاركة الهادفة في تخطيط التنمية وعمليات وضع السياسات. ويجازف هذا الاتجاه بأن يستبعد احتياجات وأصوات الفئات الأشد ضعفاً في المجتمع من عملية وضع السياسات، بما في ذلك احتياجات وأصوات النساء والأطفال والشباب واللاجئين وطالبي اللجوء والنازحين داخلياً وعديمي الجنسية.

تعتبر مؤسسات الحوكمة وعمليات صنع القرار المتجذرة في النهج الإنمائي المستند إلى حقوق الإنسان حاسمة الأهمية لتحقيق هدف التنمية المستدامة +16 وضمان عدم تخلف أحد عن الركب. ستزيد الإصلاحات الجريئة يجعل مؤسسات الحوكمة أكثر تمحوراً حول الناس وتجاوباً وفعالية وخضوعاً للمساءلة بما يتفق مع مبادئ هدف التنمية المستدامة +16 من قدرة المجتمعات على الصمود في وجه الصراعات من خلال دمج أصوات الأقليات والمهمشين بشكل أفضل. ويجب ألا تكون المؤسسات خاضعة للمساءلة وشفافة فحسب، بل تكون أيضاً أكثر تشاركية وإدماجاً وتجاوباً وتمثيلاً. ويجب أن تعمل وفقاً لمبادئ سيادة القانون وحقوق الإنسان التي تكرس المساواة وعدم التمييز.



بإمكان هيئات حقوق الإنسان الوطنية لعب أدوار متعددة في ضمان عدم تخلف أحد عن الركب. فهي عوامل حافزة للتنمية المستدامة، حيث تساعد على التصدي لعدم المساواة والتمييز بجميع أشكالهم. وتساهم في عمليات أكثر إدماجاً لجمع البيانات وتحليلها. وتسهّل الوصول إلى العدالة والانتصاف ومعالجة الشكاوى. وتُعَلّي معايير حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة في سلوكيات العمل ومنع الصراعات وبناء السلام. وتوفر منصة للحوار في المجتمعات التي تشهد انتقالاً نحو السلام والعدالة. وتساعد على بناء الثقة بين المؤسسات الحكومية والأفراد لتعزيز العمليات الوطنية الشفافة والتشاركية والإدماجية بغية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصدها. ويمكنها أيضاً لعب دور رقابي على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لضمان اتساق تخطيط أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها ورفع التقارير عنها مع معايير حقوق الإنسان ومع محور تركيز على **عدم ترك أحد خلف الركب**.

هناك حاجة إلى استثمار كبير في البيانات المصنفة الموثوقة لضمان وصول السياسات والبرامج إلى الفئات المهمشة والضعيفة وغيرها من «المختلفين عن الركب». تعتبر أنظمة جمع البيانات ضعيفة فيما يتعلق بالتغطية المنهجية وتصنيف البيانات، خاصة على الصعيدين المحلي والإقليمي. ويتمحور الكثير من منهجيات هدف التنمية المستدامة +16 والممارسات الوطنية حول الدولة والمواطن، وبالتالي يُغفل من لا يتمتعون بوضع المواطنة، ومن ضمنهم ما يقدر بـ 3.1 مليون طالب لجوء و 25.4 مليون لاجئ وأكثر من 3.8 مليون بلا جنسية في كل أنحاء العالم. ولا بد من توسيع استخدام مصادر البيانات المختلفة، بما في ذلك البيانات التي ينتجها الأشخاص، بالإضافة إلى استكشاف شراكات جديدة بين الجهات الفاعلة في مجال البيانات لزيادة تنمية القدرات الوطنية على جمع البيانات وتحليلها ونشرها. وتممخض ثورة البيانات والإمكانات التي تبشر بها البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي عن فرص واعدة، لكن يجب استخدامها بمسؤولية.

